

السياسات الأمريكية والصينية تجاه إفريقيا فى ظل التغيرات الدولية الراهنة دراسة تحليلية مقارنة

US and Chinese Policies towards Africa in light of the Current International Changes: A Comparative Analytical Study

محمد محمود محمد كامل طالب ماجيستير – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

عبد العال الديربي أستاذ السياسة المساعد – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

لبني غريب عبد العليم مدرس السياسة – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

الملخص:

يشهد العالم بأسره تحولات استراتيجية هامة، تتركز فى بروز قوى جديدة على الساحة الدولية، والتغير فى موازين القوة الآنية، مما فرض إعادة النظر فى الأولويات والتوجهات السياسية للقوى الكبرى، فبعدما كان الاهتمام يتركز على منطقة الشرق الأوسط، باتت تشكل مناطق جغرافية أخرى من العالم أهمية مضاعفة بالنسبة لهذه الدول على رأسها (القارة الإفريقية موضع الدراسة).

تسعى الدراسة إلى رصد أهم التحولات الدولية الراهنة وخاصة تلك المتعلقة بشكل النظام الدولى، وتَبُّيُن انعكاسات تلك التغيرات على السياسات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه إفريقيا فى أعقاب الحرب الباردة، والوقوف على مدى التغير والاستمرارية فى التوجهات الخارجية لتلك القوى نحوها.

توصلت الدراسة لنتيجة رئيسية مفاداها، تجذر التنافس الدولى على موارد القارة منذ القدم، إلا أن ذلك التنافس الدولى قد أنجز انتقاله من البعد الجيوسياسى إلى الجيو اقتصادى، بمعنى أن هذا التنافس وإن لم يكن خاليًا من أبعاد سياسية واستراتيجية فإن البعد الاقتصادى بات هو الأكثر وضوحًا، فضلًا عن تنوع آليات ذلك التنافس بالاعتماد على كافة أشكال القوة (الصلبة والناعمة) هذا من جانب، ومن جانب آخر تشابك وتقاطع مصالح الدول الكبرى والإقليمية فى القارة نظرًا لتعدد اللاعبين والمنافسين وتقارب المصالح

وتعارضها. **وعليه فإن السياسات والتجاذبات الدولية نحو القارة باتت تتوجه بشكل مختلف عما كان سابقًا.**

الكلمات الدالة: التنافس الدولى، القارة الإفريقية، القوى الكبرى، جيواستراتيجية إفريقيا، النظام الدولى، التغير الدولى.

Abstract:

The entire world is witnessing important strategic shifts, concentrated in the emergence of new forces on the international arena, and the change in the immediate balance of power, which necessitated a review of the priorities and political orientations of the major powers. After attention was focused on the Middle East, other geographical regions of the world have become important. Doubling for these countries on top (the African continent under study).

The study seeks to monitor the most important current international transformations, especially those related to the form of the international system, and to show the repercussions of these changes on the international policies of the United States of America and China towards Africa in the aftermath of the Cold War, and to determine the extent of change and continuity in the external orientations of those powers towards it.

The study reached a major conclusion that the international competition over the resources of the continent has been rooted since ancient times, but that international competition has completed its transition from the geopolitical dimension to the geo-

economic, meaning that this competition, although not devoid of political and strategic dimensions, the economic dimension has become the most obvious, In addition to the diversity of the mechanisms of that competition, depending on all forms of power (hard and soft) on the one hand, and on the other hand, the intersection and intersection of the interests of major and regional countries in the continent due to the multiplicity of players and competitors and the convergence and conflict of interests. **Accordingly, international policies and tensions towards the continent are directed differently from what was previously**

Keywords: international competition, the African continent, the great powers, Africa's geostrategy, the international system, .international change

مقدمة:

شهدت الساحة الدولية مع نهاية الحرب الباردة العديد من التغيرات الجذرية المصاحبة لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية فيما أطلق عليه "النظام الدولى أحادى القطبية"، وتزايد هذه الهيمنة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بالإضافة إلى مقوماتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية التى مكنتها من أن تفرض تداعيات سياسية وثقافية أبدعتها من نوع طرح مفهوم (الإمبراطورية الأمريكية)، على اعتبار أن الانتصار الأمريكى فى الحرب الباردة يعنى انتصارًا للفكر الرأسمالى ممثلًا فى النموذج الأمريكي.

هذه الطموحات والتوقعات بشأن القطب الأمريكى أخذت تتراجع بفعل عوامل متعددة بعضها يخص الولايات المتحدة والبعض الآخر نتيجة لتفاعلات دولية خارجية. فعلى الصعيد الداخلى حدث تراجع تدريجى فى مكانة الولايات المتحدة على المستوي الدولى

نظرًا لتراجع فى قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، أما خارجيًا فقد بدأت تنافس الولايات المتحدة وتزاحمها على قيادة النظام قوى جديدة على رأسها الصين التى أخذت أدوار فعالة على المستوى العالمى وغيرها من القوى الكبرى (روسيا، الاتحاد الأوروبي..)، تجلى ذلك فى أن قمة النظام الدولى قد باتت أكثر اتساعًا مما يهدد بتغيير هيكلية النظام الدولى وجعل القوى الصاعدة أكثر فاعلية وتواجد وهو ما يعنى نهاية الانفراد الأمريكى بالسياسات العالمية وتَشكُل عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية.

المشكلة البحثية:

أدى التغير فى موازين القوى على الصعيد الدولى إلى إعادة صياغة التوجهات الاستراتيجية للقوى الكبرى نحو مناطق النفوذ، وإعادة ترتيب أولوياتها داخل هذه المناطق، ومن أهم الأقاليم الجغرافية التى شهدت تحول فى السياسات الدولية هى القارة الإفريقية. وعليه تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤل بحثى رئيسي، وهو **إلى أى مدى انعكست التغيرات الدولية الراهنة وخاصة فى شكل النظام الدولى وتوزيعات القوة على السياسات الأمريكية والصينية تجاه إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة؟.**

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة علي التكامل المنهاجى من خلال استخدام منهجين رئيسيين هما، منهج التحليل المقارن، وذلك علي عدة مستويات للمقارنة، مقارنة رأسية لتتبع التطور التاريخي لشكل النظام الدولى والقوى الفاعلة فيه، ومقارنة أفقية بين التوجهات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه إفريقيا خلال تلك التحولات، منهج تحليل النظم فى إطار العلاقات الدولية لتفسير التغير الدولى ومحدداته وتداعيات ذلك التغير على السياسات الأمريكية والصينية تجاه القارة كمخرجات له، وذلك كله فى سياق من التفاعلات المتنوعة على المستويين الدولى والإقليمي.

خطة البحث:

يتضمن البحث ستة محاور رئيسية، على النحو التالى:

المحور الأول: الاتجاهات النظرية المفسرة للتغير الدولى بين المنظورين الواقعى والليبرالى.

المحور الثانى: التحولات الدولية الراهنة فى شكل النظام الدولى.

المحور الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية فى السياسات الدولية.

المحور الرابع: رؤية مقارنة للتغير والاستمرارية فى السياسات الأمريكية والصينية تجاه إفريقيا فى ظل النظام الدولى الحالى.

خاتمة الدراسة.

المحور الأول : الاتجاهات النظرية المفسرة للتغير الدولي بين المنظورين الواقعى والليبرالى:

عند التعرض لمحاولة فهم التغير في النظام الدولي ، نجد أنه لا يمكن تعريفه باستخدام مفهوم أبسط منه لأن التغير نفسه يعد من المفاهيم المعقدة، ويعترف الكثيرون بالصعوبات التي يمكن أن تعترض دراسة عملية التغير في المنظومات، على اعتبار أن التغير عملية مستمرة لا يمكن ملاحظتها بوضوح في حين أننا مستغرقون بداخلها، الأمر الذي يحول بيننا وبين الإحساس بها، فالرغبة في ملاحظة التغير في المنظومة الدولية – بالنسبة لمراقب يسكن النظام الدولي – تشبه محاولة تحديد القطار المتحرك من قطارين متجاورين بالنسبة لمراقب يتواجد داخل أحدهما. **(مصطفى، نادية،2016،ص899).**

ورغم ذلك فإن أحد المعاني المباشرة التي ينطوي عليها التغير هو فكرة أن ثمة شيئًا ما يحدث عبر الزمن، وأن ما كان واقعًا عند نقطة معينة يختلف عما هو واقع عند نقطة تالية ومن ثم تصبح دراسة التغير بهذا المعنى هي دراسة لكيفية ظهور الاختلافات عبر الزمن.**(A. Zinnes,Dina,1980,p.16)**

ولما كان التحول من نقطة لنقطة يعني الاستقرار عند كل منهما فإنه لا يمكن فهم التغير ما لم يكن في التغير نفسه شيء ثابت، وأحد المعاني التي يتضمنها هذا الثبات ينصرف إلى النمط الذي يتم التغير وفقا له، فهذا النمط لابد له من قواعد تفضي إليه،

والقواعد بطبيعتها تستقل عن الزمن إلى حد كبير، وهكذا تصبح مقولة " في كل تغير ثبات " صادقة بمعنى من المعاني.(**أحمد، حازم، 1998، ص207**).

وعلى الرغم من احتواء التغير في داخله على معنى الثبات، فإن التغير عادة ما يدرس – وبالذات في حقل العلاقات الدولية – بوصفه نقيضا للثبات، وذلك بفعل إغفال النظر إلى فكرة السنة الحاكمة للتغير» أو «نمط التغير» والتي تضفي على التغير نفسه معنى الثبات النسبي، والذي بدونه لا يصبح لدراسة التغير من معنى أو فائدة؛ فالنظر إلى التغير على أنه نقيض للثبات يوحي بأنه لابد وأن يفهم على أنه نوع من الاضطراب، وهذا هو ما يحدث غالبا على أرض الواقع .

ومن ثم فإن المرادف الموضوعي لمفهوم الثبات في حقل العلاقات الدولية هو الاستقرار أو التوازن (على اعتبار أن كل استقرار ينطوي بداخله على نقطة توازن)، وهو ما تفترض معظم نظريات العلاقات الدولية أنه هو الوضع الأمثل للمنظومة، وقد يمتزج هذا الدافع بدافع أمني عند المنتمين إلى المنظور الواقعي، فالاستقرار مهم ربما لأنه الوضع الذي يضمن للمهيمن الاستمرار في اجتناء مكاسبه الطبيعية، لذا فإن كافة الجهود النظري(المحافظة) و(التقليدية) تعمل للوصول إلى الحالة المستقرة للمنظومة، أو إلى المحافظة عليها إن كانت قائمة بالفعل. **(Modelski, George,poznznski,kaimeirz,1996,pp.16-433)**

ويعامل الاستقرار – بمعنى غياب التغيرات – من قبل هذه النظريات على أنه بمثابة قيمة عليا، بل ويذهب البعض إلى اعتباره أقدم تقليد عرفته السياسة الدولية، فقديماً رأى الجنرال البروسي والمؤرخ الحربي كارل فون كلاوزفيتس Carl von Clausewitz أن الأمان ليس أكثر من استمرار السياسات القديمة بطرق جديدة). **(اورنشتاين، روبرت، ايرليش، بول ، ب.ت، ص178)** كما برر مونتسكيو Montesquieu الحاجة الدافعة




إلى الحفاظ على الاستقرار من خلال تصور لا يخلو من نزعة ميتافيزيقية، وذلك في رأيه الشهير الذي رفض فيه اللجوء للثورات في مواجهة الأنظمة المستقرة، فوفقًا له: (إذا ثبت شكل النظام السياسي واستقر أمدًا طويلًا وبلغت الأمور حدًا معينا من الثبات والاستقرار، فإنه من الحكمة تقريباً أن تترك الأمور كما هي، لأن الأسباب التي هيأت له الصمود والثبات، والتي هي غالبًا غامضة وغير معروفة، سوف تستمر في الإبقاء عليه). **(ديورانت، ول، ب.ت، ص197)**

ونظرا لمحورية وضع الحالة المستقرة في النظام الدولي فقد تعددت التعريفات التي قدمت لمفهوم الاستقرار الدولي، فمثلا دينا زاينس Dina Zinnes اعتبرت أن الاستقرار مرادف للحالة التي تخلو من قيام أي طرف بشن هجوم على آخر، بمعنى أن الاستقرار يصبح في هذه الحالة مرادفا «للسلام»، وتصبح الحروب هي العقبة الوحيدة التي تحول دون الوصول إلى وضع الإستقرار في النظام الدولي . **(zinnes, Dina,1976, p.315)**

وقد أيد كثيرون من علماء العلاقات الدولية مثل هذا التعريف السكوني للاستقرار، على اعتبار أن الحروب قد نظر إليها دوما على أنها مرادفة للفوضى والاضطراب والتغيرات غير المحسوبة في هيكل وحالة المنظومة الدولية. وعليه يحدث الاستقرار عندما تختفي الحروب والعنف، وتسير الأحداث على وتيرة نمطية تخلو من أي توترات أو انفعالات مكلفة .

وقد عرف ريتشارد روزيكرانس Richard Rosecrance الاستقرار بأنه الحالة التي تنحصر فيها مخرجات النظام الدولي بداخل حدود معينة يقبلها الفاعلون الدوليون الأساسيون، وقدم روبرت جيلين Robert Gilpin تعريفاً مقاربا لتعريف روزيكرانس، حيث اعتبر أن النظام الدولي المستقر هو ذلك الذي يسمح بوقوع التغيرات – فقط – إذا

ما كانت لا تهدد المصالح الحيوية للدول الكبرى، ومن ثم لا تؤدي إلى نشوب الحروب فما بينها. **(Gilpin ,Robert,1988,p.208)**

وفي هذا السياق وعلى الرغم من هذا الإجماع الذي يعتبر أن الاستقرار مرادف للسلام، فإنه لا يجب أن نغفل إسهام مفكري نظرية توازن القوى الذين اعتبروا أن الحروب تمثل أدوات لا غنى عنها لتحقيق استقرار أي نظام، وكان لهم شاهدهم من تاريخ العلاقات الدولية منذ ما يزيد على القرون الثلاثة. **(Jervis, Robert, 1997,p.94)** غير أن تجربة الحربين العالميتين في مطلع القرن العشرين ووسطه قد جعلت الكثيرين من علماء العلاقات الدولية يتراجعون عن التسليم بأفكار نظرية توازن القوى وذلك لصالح الرؤية (السلامية) في تعريف الاستقرار الدولي، على اعتبار أن الخبرة التي خلفتها هاتان الحربان كانت من شدة الوطأة بحيث جعلت مجرد التفكير في الحروب أمرًا لا يمكن ربطه بالاستقرار على أي نحو، اللهم إلا إذا أعدنا النظر في مفهوم الاستقرار بحسبانه شيئًا آخر بخلاف السلام.

وقد تجاهلت معظم الجهود السابقة فكرة المعدل أو التسارع Acceleration الذي يتم به التغير، فالتغير يمكن أن يكون سلميا ومرادفا بدوره للاستقرار إذا تم بمعدل أو تسارع يمكن استيعابه من قبل الوحدات المكونة للنظام الدولي، على اعتبار أن التغير إذا ما جرى بشكل منتظم أو قريب من الانتظام، فإنه قد لا يثير أي نوع من ردود الفعل أو الإحساس بالأزمة، أو بمعنى آخر لن يكون التغير في هذه الحالة مرادفا للاضطراب. وانطلاقا من هذا المعنى أكد جون هيرز John Herz أن شرط الاستقرار لا يتمثل في اختفاء التغيرات من النظام أو استمرار الوضع الراهن Status Quo إلى ما لا نهاية، على نحو ما طمحت إليه دينا زاينس، ولكنه يتحقق متى كانت التغيرات التي يشهدها النظام سلمية ومتدرجة وبطيئة، أما شرط عدم الاستقرار – من وجهة نظره – فيتمثل في

تحول هذه التغيرات إلى النمط المفاجئ والعنيف). وعليه فإن هيرز يشترط أن يكون التغير سلميا، كما يهتم بالسرعة التي يتم بها، فضلا عن عنايته بتداعيات ذلك التغير.

ولكن الملاحظ أن العناصر التي اقترحها ميرز لا تقترن ببعضها البعض دائما، بمعنى أن التغير قد يكون سلميا ولكنه غير متدرج، فالتغيرات التي شهدها الشرق الأوروبي في أواخر التسعينيات كانت سلمية على الرغم من المعدل المتسارع الذي اتسمت به. ومن ناحية أخرى فإن السلام ليس مرادفا للاستقرار في كل الأحوال، فالسلام قد ينطوي على تغيرات ذات طبيعة مؤثرة وحاسمة، وتعد الحالة السلامية التي تمت في إطارها عملية الوحدة الأوروبية وكذا معظم حالات الاندماج الإقليمي الأخرى بمثابة دليل على ذلك، وهنا يمكن القطع بأن النظام قد شهد عملية تحول كاملة من خلال خطوات سلمية ومتدرجة . **(Jervis,Rober,w.d,p95)**

إن العلاقة الجدلية بين التغير والثبات (الاستقرار) وعدم إمكان تعريف أي منهما إلا بالرجوع إلى الآخر، في الوقت الذي يفتقر فيه المفهومان إلى تعريف إجرائي مقبول؛ دفعت البعض إلى تناول التغير من خلال العمليات التي يرتبط بها والسياقات التي يتم من خلالها، وتجاوز مسألة تعريف التغير نفسه.

إحدى المحاولات اتجهت نحو تعريف التغير من خلال تحديد المجالات التي يمكن أن يدرس من خلالها، على اعتبار أن تحديد هذه المجالات سوف يساعد من ناحية على فهم المعاني الضمنية لمفهوم التغير، كما أنه سيمكن من ناحية أخرى من تحديد المستويات التي يمكن الانطلاق من خلالها لدراسة التغير، **وكانت تلك المجالات، هي: (مصطفى، نادية، 2016، ص905).**

١. التغير في النظام الدولي بأكمله.
٢. التغير في الدول التي يتألف منها النظام الدولي.

٣. التغير في التنظيمات والمؤسسات.

٤. التغير في مستوى الفاعلين من غير الدول.

٥. التغير في البنى الاجتماعية.

٦. التغير في الأنساق الثقافية.

٧. التغير في النواحي الدينية.

٨. تغير المعيارية الأخلاقية.

٩. التغير في الأبعاد الجيوسياسية.

١٠. التغيرات الإيكولوجية.

١١. التغيرات الديموجرافية.

١٢. التغير في طبيعة الموضوعات الأمنية.

١٣. التغير في طبيعة النشاطات الاقتصادية (**Dark, ken, 1996, Chp.1**).

بناء على ماسبق ننتقل إلى وجهات النظر حول النمط العام للتغير في الأنظمة الدولية فيما تتعلق بالمسارات الممكنة والمحتملة للتغيرات الدولية .

▪ الاتجاهات النظرية المفسرة للتغير الدولي:

وفي هذا السياق نجد أن هناك تباين في وجهات النظر بين أولئك الذين يؤمنون بوجود قواعد ثابتة تحكم التغير الذي تشهده الظواهر والأنظمة الدولية، بما يؤدي إلى أن يؤول التغير في كل مرة إلى نفس الشكل السابق لحدوثه، وأولئك الذين يعتقدون أن القاعدة الوحيدة إنما تكمن في التغير نفسه، فالتغير اللانهائي هو سنة الأشياء فلا يوجد شكل معين تستقر على أساسه تفاصيل الواقع المتفاعلة فيما بينها على نحو متداخل ومتراكب، والتي تزداد تفاعلًا وتركيبًا مع تحرك الزمن إلى الأمام " . (**Dark, ken, 1996,**

chp1) وبين هؤلاء وهؤلاء ظهر فريق ثالث يؤمن بأن التطور التاريخي للأنظمة الدولية تحكمه قواعد مرنة تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة للأنباط القديمة، وقد تمت ترجمة هذه الأنماط الثلاثة إلى ثلاثة نماذج موازية في التنظير لمسارات التغير الدولي، وهي النموذج الإستاتيكي والنموذج الخطي والنموذج الدائري.

فالنموذج الأول وهو **النموذج الإستاتيكي** يدعي وجود اتجاهات ثابتة عبر تاريخ النظام الدولي، بزعم أن الأخير لا يشهد سوى تغيرات محدودة والنظام الدولي وفقا لهذا الرأي لا يشهد عملية تطورية أو هو لا يمثل دالة في الزمن، فعند أي لحظة تاريخية سوف تبدو نفس القوانين عاملة، وهي القوانين التي تدفع كافة أطراف النظام إلى الحفاظ على حالته المتزنة ووضعه المستقر.

أما **النموذج الثاني** وهو **النموذج الخطي** فيذهب إلى أن العلاقة بين الدول تأخذ اتجاها صاعدًا أو هابطا في ديناميكية مستمرة من التغير المضطرد، وينقسم أنصار هذا الرأي بين متفائلين يرون أن العلاقات بين الأمم سوف تشهد تحسناً ملحوظا، عندما تختفي العوائق التي تعوق الرأسمالية والتجارة الدولية كما يعتقد أنصار المنظور الليبرالي؛ ومتشائمين يذهبون إلى أن الأسلحة النووية والتلوث البيئي وأزمات الأقليات يمكن أن تحدد مصير النظام الدولي بل والكرة الأرضية بشكل عام، ومن أصحاب هذه النغمة المنتمون لتيارات ما بعد الحداثة وجماعات المحافظة على البيئة من الخضر وغيرهم.

أما **النموذج الثالث** فهو **النموذج الدائري** وقد تبلورت الدراسات حول هذا النمط في محاولة لفهم أبعاد صعود وهبوط الدول الكبرى أو الإمبراطوريات، وقد اشترك معظمها في محاولة توظيف التاريخ عبر دراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة التي تفاعلت خلاله.

المحور الثاني: التحولات الدولية الراهنة في شكل النظام الدولي:

إن النظام الدولي الحالي بهيكليته الراهنة يحمل العديد من الخصائص التي هي محصلة التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية التي حققتها وحدات النظام الدولي نتيجة لتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومن تلك الخصائص: **(ميرل، مارسيل، نافعة، حسن، 1986، ص ص 461- 468)**.

- الشمولية.
- عدمية التجانس.
- تفاعلية الوحدات الدولية ورفض العزلة.
- الفوضوية وعدمية السلطة الدولية.

أولًا: آليات التغير فى النظام الدولى:

الآلية الجغرافية- الجيوبوليتيكية: إذ تعد الجغرافيا من أكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة الدولية وفي اعتبارات السياسة الدولية **(Lacoste, yves and others, 1985, p.10)** .. ذلك أنه لا يمكن أبدا تصور أن السياسة الخارجية لدولة ما تتشكل بمعزل عن اعتبارات موقعها الجغرافي ومساحته وموارده وتضاريسه وعدد السكان الذين يقطنون ذلك الإقليم ، ومن البديهي أن هذه النقطة في الدول إما أن تكون عنصرا من عناصر القوة التي تتمتلكها إذا ما استطاعت تأمين موقعها الجغرافي والاستفادة بموارده وكذلك استغلال الموارد البشرية استغلالًا جيدًا، أو أنه يصح عنصر ضعف إذا لم تتمكن الدولة من تأمين هذا الموقع وكذلك تلبية احتياجات المواطنين.

الآلية الاقتصادية: لقد أصبح الاقتصاد محورًا لعمليات التفاعل بين وحدات النظام الدولي لا تؤثر فقط على رفاهية الشعوب وإنما على تلك الوحدات أصلًا وبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصادأصبح الإقتصاد يقود ويحرك السياسات **(غالي، بطرس، خيري، محمود، 1998، ص648)**، فالاقتصاد آلية من آليات التغير في النظم الدولي بدا حقيقة جلية

لا يمكن إنكارها في ظل الصعود المذهل للكتل الاقتصادية وخاصة الصين التي مكنتها قدراتها الاقتصادية على اختراق القارة الإفريقية (محل الدراسة) وجني مكاسب سياسية جعلت الصين تلعب دورًا هامًا في محاولة تغيير موازيين القوى العالمية.

الآلية العسكرية: لا تزال الآلية العسكرية تلعب الدور المهم في آليات التغير في النظام الدولي وليس أدل على ذلك من ذلك من الولايات المتحدة الامريككية التي اتخذتها آلية أولى في تغيير شكل النظام الدولي بما يلبي طموحها فعملت على نشر قواعدها العسكرية في كافة ارجاء العالم عقب انتهاء الحرب الباردة مما أعطاها مكانة الدولة العظمي في النظام الدولي .

بيد أن ذلك الدور شهد نوعا من التراجع مع تحول طيعة الصراع الدولي من صراع عسكري – أيدولوجي إبان الحرب الباردة إلى صراع ثلاثي اقتصادي – تكنولوجي – حضاري.

الآلية العلمية – التكنولوجية: إن العالم الآن يخطو عبر مراحل تقدم علمي وتقني هائل يغير الموازيين الداخلية والخارجية ويقلب حياة الشعوب رأسا على عقب حتى بات التطور العلمي والتكنولوجي عنصر مهم في تغيير النظام الدولي وتحديد مكانة الدول ومستقبل القوة الوطنية **(مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2002،ص7).**

من الجدير بالذكر أن استخدام التكنولوجيا باتت مؤثرة بشكل كبير في تطوير القوة العسكرية بل وتوظفها الدول في أغراض التجسس بما يخدم مصالحها ويعمق نفوذها ويخترق صفوف العدو.

إن الدول ذات الثقل الحضاري تؤثر في سلوكية أفراد مجتمعها وتطلعاتهم ومن ثم سلوكهم وهذا ما سحمل المجتمع مسؤلية بناء نموذج سياسي يتلائم وذلك الإرث الحضاري.

(الأسود، صادق، 1993، ص222) ومن ثم فإن المقومات الاجتماعية تؤثر في تحديد مستوى مكانة الدول وتحديد اتجاهات الأمن القومي ذلك أن التماسك القومي والإجتماعي يعطي قوة للدولة على عكس ضعف النسيج الداخلي والوفاق المجتمعي الذي يهدد بقاء الدولة من الأساس.

بات من الواضح أيضا أن الدول ذات الثقل الحضاري في طريقها للتأثير الدولي تستخدم نشر ثقافتها كآلية لاختراق المجتمعات و بسط نفوذها وتعميقه , فالصين منذ أن وطأت قدمها القارة الأفريقية عملت على نشر مدارسها وتعليم الأفارقة اللغة الصينية لإدراكها أن التأثير السياسي لن يحدث بالقوة الإقتصادية والعسكرية فقط بل وبنشر الثقافة أيضا .

ثانيًا: واقع النظام الدولى الحالى: رؤية رصدية لأهم التحولات الراهنة:

بدأ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بداية درامية بوقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي وجهت ضربة مباشرة للولايات المتحدة في عقر دراها، وهو الهجوم الأول من نوعه منذ الهجوم الياباني على "بيرل هاربور" إبان الحرب العالمية الثانية. وقد جاءت هذه الضربة أيضا في وقت كانت الولايات المتحدة تبدو فيه القوة العظمي المتفردة على قمة النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفرق معسكره الاشتراكي بانهيار حلف وارسو، وغياب أي قوة منافسة حقيقية على المسرح العالمي. **(ناي، جوزيف، 2015، ص13)**

ومنذ ذلك الحين، توالت التدخلات الأمريكية العسكرية، في مختلف أنحاء العالم، في إطار الحرب على الإرهاب، ودخلت في حربين طويلتين في كل من العراق وأفغانستان. وبعد مرور عشر سنوات من أحداث سبتمبر، وفي إطار من الجهد المستمر في محاربة الإرهاب، وملاحقة تنظيم القاعدة، نجحت الولايات المتحدة في اغتيال الزعيم الروحي

للقاعدة وفروعها في مختلف أنحاء العالم، أسامة بن لادن، في مايو 2011. لكن هيمنتها على مؤسسات النظام الدولي كانت قد تراجعت، وقدرتها على التأثير في مجريات النظام الدولي قد وهنت، وظهر جليًا أن النظام الدولي ينتقل من حال إلى حال، وأن هناك أدوارا عديدة على خريطة النظام الدولي قد أصبح لها تأثير ملموس في تفاعلاته وعلاقاته.

1) قوى صاعدة:

فقد تصاعد دور الاقتصادات الصاعدة، بالإضافة إلى التكتلات الدولية والإقليمية، بعد أن أخذ هامش التفوق الغربي في التراجع والتقلص. فالمشروع الأوروبي يواجه عدة أزمات سياسية واجتماعية. أما اليابان، فرغم كونها الضلع الثالث في مثلث الصعود الآسيوي، فإنها بدأت في الأفول تحت وطأة تراجع معدلات نموها، وتراجع مكانتها الاقتصادية العالمية، وقد تواصل الصعود الصيني بشكل لافت للنظر ومثير للإعجاب، حيث نجحت الصين في أن تحتل موقع ثاني أكبر اقتصاد على المستوي العالمي. وتشير التحليلات إلى أن اقتصاد الصين قد يتفوق على الاقتصاد الأمريكي في مدي زمني أقصاه عام 2039، وأدناه خلال عشر سنوات، كما أنها حققت أعلى معدل للنمو في العالم رغم تراجعه. **(مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015، ص36).**

كما جاء إعلان الصين عن استعدادها لمساعدة دول منطقة "اليورو" على مجابهة أزمة الديون السيادية بمثابة رسالة، مفادها أن استقرار الغرب، وربما استمرار النظام الرأسمالي العالمي، مرهون بالدعم الصيني، بما يعنيه ذلك من إضافة لدور الصين ووزنها العالمي. كما أن روسيا قد استعادت عافيتها، إلا أنها لم تستطع العودة إلى ممارسة دور القوة العظمي الموازنة للولايات المتحدة، باعتبارها وريثة للاتحاد السوفيتي.

كما أن هناك صعودًا ملحوظًا لكل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وهي دول طامحة في الحصول على عضوية مجلس الأمن، وهي تسعي لتعزيز موقعها التفاوضي على ساحة صنع القرار السياسي والاقتصادي العالمي. فالهند ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، وهي ذات معدلات نمو اقتصادي وسكاني مرتفع، ولديها تجربة ديمقراطية عريقة. أما البرازيل، ذات النظام اليساري، فقد أصبحت قوة إقليمية صاعدة، لا يضاهيها أحد في القوة والنفوذ في دول الجوار اللاتيني.

واقتصاديا، لم يعد النظام الليبرالي الغربي هو النموذج الاقتصادي الأوحد، بعد أن أثبتت التجربة نجاح نماذج دولية مغايرة، مزجت ما بين ديناميكية اقتصاد السوق، ونظمها السياسية والثقافية الخاصة، ونجحت في تبوء مكانة متميزة على خريطة الاقتصاد العالمي شرقًا وغربًا، بعيدًا عن النموذج الليبرالي الغربي. وليس أدل على ذلك من الصعود الآسيوي في الشرق الأقصي، والتقدم البرازيلي في أمريكا اللاتينية، وتجربة جنوب إفريقيا الناهضة في أقصي الجنوب الإفريقي. **(عوني، مالك، 2018, ص ص 3-6).**

كما يشهد العالم تغلغل تكنولوجيا الواقع الافتراضي والتشبيك، بعد أن صارت شبكة الإنترنت جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية، وبعد أن تجاوز عدد مستخدميها المليار من البشر، وأصبح لها دورها المتقدم في جميع القطاعات الحيوية في العالم، محدثة ثورة في عالم الاتصالات، ونقلة نوعية لدور الإعلام، وتقدمصا لدور المجتمع المدني العالمي. وهي بمثابة العمود الفقري للتنسيق بين كافة المجالات الاقتصاية، ولعبت دورا مؤثرا في ترجيح كفة الاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا الرقمية على نظيره المؤسس على الصناعة الثقيلة، وهي تلعب دورا هادئا في تغيير العالم، فضلا عن دورها الفعال في عملية التعبئة والحشد السياسي. وهذا ما بدا جليًا في ثورات الربيع العربي، وهو الأمر الذي تنبهت إليه النظم القمعية، وعمدت إلى الاستفادة من التكنولوجيا ذاتها لقمع المعارضين لها.

2) تغيير المسارات:

كما شهد عام 2011 بزوغ ثورات الربيع العربي، التي أسقطت نظمًا تسلطية عتيدة في المنطقة العربية، وما أحدثته هذه الثورات من تنام لظاهرة "المد الاحتجاجي"، التي تجاوز تأثيرها الحدود الإقليمية لتنتقل إلى آفاق عالمية، بعد أن امتدت لمدن عالمية عديدة حول العالم، احتجاجا على غياب العدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، وتوحش الرأسمالية. ولا تزال الثورات العربية تحدث تأثيرها في العالم وفي الإقليم. ولا يستطيع أحد أن يتنبأ بما ستفضي إليه هذه الثورات من تداعيات، وما ستفرزه من نتائج، وإن كانت –ودون أدني شك– ستعيد تشكيل الحياة السياسية في المنطقة العربية. **(غانم، نيروز،2013، ص ص 68–83).**

والمثير في ثورات الربيع العربي أنها كسرت الصورة الذهنية الغربية عن العالم العربي، والتي كانت تصمه بالسلبية، والركون، والانهزامية، ونقلته من موقعه خارج التاريخ إلى موقع الصدارة والطليعة، ومن موقع المتلقي إلى موقع المبادر، فيما عرف بظاهرة "تغيير المسارات". حيث كان المعتاد أن تنشأ الظواهر السياسية في العالم الغربي، ثم تنتشر في العالم العربي، لكن ما حدث كان العكس. كما كشفت ثورات الربيع العربي عن تواطؤ الديمقراطيات الغربية مع الديكتاتوريات العربية، بابتعادها عن القيم الديمقراطية، طمعا في مصالحها.

ومن ناحية أخري، كشفت ثورات الربيع العربي عن أزمة عميقة في هيكل النظام الديمقراطي على المستوي العالمي في دول أوروبا وأمريكا الشمالية، بعد أن زعم الليبراليون الجدد أن النموذج الديمقراطي الغربي هو الوحيد الصالح للتطبيق سياسيا، وأن مبادئ الليبرالية الجديدة، بما تحتويه من تقديس الحرية المطلقة للسوق، هي الطريق الأفضل، رغم تجاهلها لاعتبارات العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، فهناك آثار محتملة

للأزمة على النظام العالمي، تتمثل في ضرورة فك الارتباط بين الديمقراطية والليبرالية الجديدة، وإعادة الاعتبار لدور الدولة الإرشادية التي توجه وترشد، ولكنها لا تملك. ومن المحتم أن يؤدي ذلك إلى توسيع رقعة الديمقراطية في العلاقات الدولية، بحيث تمكن القوي الصاعدة من المشاركة في صنع القرار الدولي.

وقد طالت عدوي التحولات "المؤسسية الدولية". فبعد أن كانت تتسم بالتقليدية، وتميل نحو الانغلاق، وعدم المرونة الهيكلية، باتت تجنح نحو مزيد من الاعتماد المتبادل والتشابك، نظرًا للتداخل الشديد بين هذه الأطر المؤسسية من حيث العضوية. فمنتدي الآسيان بالكامل جزء من التجمع الأوروبي – الآسيوي، وكذلك الانفتاح الواضح بين الأطر التقليدية ذات الطابع المؤسسي القانوني– الاتحاد الأوروبي نموذجا –والأطر عبر الإقليمية ذات المؤسسية المرنة– الآبك نموذجا– فلكل هذه الأطر أجندتها، وأهدافها الخاصة، لكنها تكمل بعضها بعضا، على نحو يكرس من ظاهرة التشبيك في العلاقات الدولية Networking والاعتماد المتبادلInterdependency بين الأقاليم على المستويات الاقتصادية والأمنية. (عبدالله، محمد،2015، ص102)

وفي خضم هذه التحولات، تخطي عدد السكان في العالم عتبة المليارات السبعة من البشر في آخر أكتوبر 2011، في ظل خلل سكاني مشهود بين دول العجز السكاني، ودول الوفرة السكانية، الأمر الذي قد يؤثر في توزيع القوة الاقتصادية والاستراتيجية في العالم، ويلقي بمزيد من الأعباء على الحكومات في المجالات الاقتصادية والخدمية. فهل ستغير تلك المليارات السبعة خريطة العالم الجيوبوليتيكية؟ أو تغير من مراكز القوي في العالم؟ وهل ستكون هذه القوة البشرية قوة مضافة اقتصاديا؟ أم قوة ضاغطة ومستهلكة لموارد العالم؟.

وفي التحليل الأخير، فإننا إزاء عالم يتحول، ستسفر عنه حقائق جديدة تسود واقعًا مختلفًا، لا تملك أطرافه إلا التكيف معه. فهناك مؤشرات على تغير الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وتبدل لموازين القوي، وانقلاب في نمط التفاعلات والعلاقات. كما أننا نشهد انتهاء للحقبة الأمريكية الغربية التي سادت العالم طويلًا، وقد تحل محلها حقبة آسيوية – شرقية، أو غير ذلك، وهذا ما ستكشف عنه السنوات القادمة.

المحور الثالث: الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الإفريقية في السياسات الدولية:

تعد إفريقيا قارة ضخمة بكل المعايير الجغرافية والديموغرافية وتعدد ثرواتها الطبيعية الهائلة فإفريقيا بموقعها الجيو–استراتيجي وما تزخر به من مقدرات يدفعنا إلى فهم خلفيات التسابق الدولي الذي تحول إلى حلبة صراع وتنافس بين القوى الكبرى لمن يستطيع أن يضمن موطئ قدم ولمن يتمكن من ضمان تمركز وتموضع مؤسساته وقواعده.

إن إفريقيا كانت ولا تزال تعد محط صراع حقيقي بين أقطاب القوى الدولية باعتبار أن إفريقيا في حسابات الدول الكبرى مخزون استراتيجي للطاقة والموارد الطبيعية. فمما لا شك في أنها إحدى أغني بقاع العالم في الموارد الطبيعية والمعدنية, والمواد الخام المهمة في الصناعات الإستراتيجية خاصة النووية بالنسبة للدول الكبرى ويطلق عليها البعض أنها قارة الألفية الثالثة **(انيانك، عبدالجليل، 1981، ص11).**

فكل هذه الأمور إلى جانب المكانة الجيوسياسية التي تتمتع بها جعلتها محطة جذب لصراع النفوذ وطموحات استراتيجية بين القوى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وإيران وتركيا وإسرائيل .

وفي السنوات الأخيرة شهدت اهتمام غربي كبير بالقارة الإفريقية، اتخذ هذا الاهتمام أشكال عديدة، أبرزها التدخل الدولي لحل الأزمات التي تدور في بؤر التوتر في القارة الإفريقية

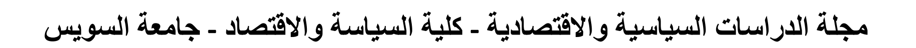
على غرار إفريقيا الوسطى ومالي ونيجيريا وغيرها من الدول الإفريقية, وعلى غرار التدخلات الفرنسية المعروفة والتقليدية في إفريقيا، وتغلل الولايات المتحدة عسكريا في القارة السمراء برزت الصين كفاعل ومؤثر في إفريقيا مستخدمة في ذلك التأثير الاقتصادي.

أولا- الأهمية الحضارية لقارة إفريقيا:

يسود الاعتقاد لدى أغلب الشعوب غير الإفريقية أن تاريخ افريقيا مرتبط تحديدًا بالحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، بينما علميا وبالرجوع إلى الدراسات التاريخية فقد شهدت القارة تعاقب حضارات عريقة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، مما جعلها فسيفساء على جميع المستويات لغويا، دينيا، عرفيا وثقافيا بصفة عامة، وقد ارتأينا إدراج عنصر الأهمية الحضارية أو الثقافية للقارة الإفريقية كمدخل لإبراز أهم الحضارات التي مرت بتاريخ القارة وأهم مميزاتها الثقافية. وفي الوقت ذاته تأكيد أن إفريقيا لم يكن لا شيء قبل الكشوفات الجغرافية الغربية بلى أن لها هويتها الخاصة وتقافتها التي تميز شعوبها عن شعوب باقي القارات في العالم.

إن ما يميز التقاليد الإفريقية عن الحضارات الأوربية والآسيوية أنها ثقافات شفوية معظمها لم يتم توثيقها بما فيها بعض اللغات التي لا يزال استعمالها لليوم، حيث يوجد في إفريقيا اليوم أكثر من 400 لغة من لغات البانتو لوحدها مرتبطة . على غرار عدد اللغات الأوروبية المستمدة من اللاتينية، وتمثل حضارات أفريقيا ما قبل الاستعمار في مصر الفرعونية، النوبة قرطاج زيمبابوي والكونغو، في غرب إفريقيا، إمبراطوريات السودان وغانا ومالي Songhai وفي جنوب إفريقيا برزت زيمبابوي الكبرى باعتبارها أكثر حضارة معقدة في جميع النحاء الحبوب الأفريقي **(Bassou, Abdelhak, 2017)**



ثانيًا: الأهمية الجيو سياسية لقارة إفريقيا:

1- تحتل القارة الإفريقية موقع استراتيجيًا بين قارات العالم لكونها تطل على أهم المسطحات المائية التي تمثل أهم الطرق الملاحية الرابطة مختلف مناطق العالم ومن أهم الممرات العالمية مضيق باب المندب، قناة السويس جبل طارق البحر الأمر إضافة للبحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوربا والمحيط الأطلسي الذي يفصلها عن الأمريكيتين، ومن الشرق الأحمر والمحيط الهندي الذي يفصلها عن استراليا، ولا تعتبر هذه المسطحات المائية فواصل. بقدر ما هي وسائل اتصال بينها وبين هذه القارات.

2- يمثل الموقع الاستراتيجي لإفريقيا ونظرا للعلاقة المكانية بينها وبين مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية في القارات الأخرى أهمية كبيرة في تسهيل الاتصال وتشجيع قيام الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي المنافسة والاحتكاك ومجاراة العالم الآخر من خلال تنمية قدراتها الحضارية الاقتصادية والاجتماعية . **(الصادق، محمد، 2017).**

3- أولى الغرب إفريقيا أهمية كبرى سواء في القديم من خلال الحملات الاستعمارية أو حديثًا من بمحاولة السيطرة السياسية والاقتصادية على دول ما بعد الاستعمار، نظرا للموقع الجغرافي الهام والذي يؤثر جيو بوليتيكيا على ديناميكية السياسة الإقليمية والدولية، فتوسط القارة السمراء للقارات الخمس من خلال اشرافها على أهم الممرات المائية أهلها لأن تكون همزة الوصل بين هذه القارات خاصة في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، أين تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا. أوربا وافريقيا، لذلك فهي تلعب دورا محوريا في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات.

4- وبما أن إفريقيا محاطة بأهم الممرات البحرية الرئيسية في العالم، فهي تتمتع بموقع استراتيجي وهذا في حد ذاته يتطلب اهتماما كبيرا من جانب الدول الساحلية في أفريقيا

لحماية المجال البحري الذي لم يتم تأمينه بشكل كامل حتى الآن. وباعتبارها العمود الفقري للتجارة الدولية تعد المحيطات والبحار الحيوية الضامن السلام وأمن افريقيا، إضافة للتنمية الاقتصادية والنقل والطاقة والاتصالات والتجارة والبيئة البحث العلمي والتراث التاريخي والثقافي. وتعتبر 15 دولة فقط غير ساحلية والبقية إما ساحلية أو جزرية، حيث تشتمل على ثلثي امدادات الطاقة في العالم.

5- الموقع الجيو استراتيجي لإفريقيا جعل منها محل تنافس اقتصاديا سياسيا وأمنيا من القوى العالمية، مما يجعلها تواجه تحديات جغرافية، استراتيجية وأمنية موقع أفريقيا الاستراتيجي في وسط العالم يجعلها مهمة جغرافيا واستراتيجيا. كما تختلف تأثيرات الموارد الطبيعية الأفريقية على الجغرافيا السياسية القارية اعتمادا على عنصرين رئيسيين:

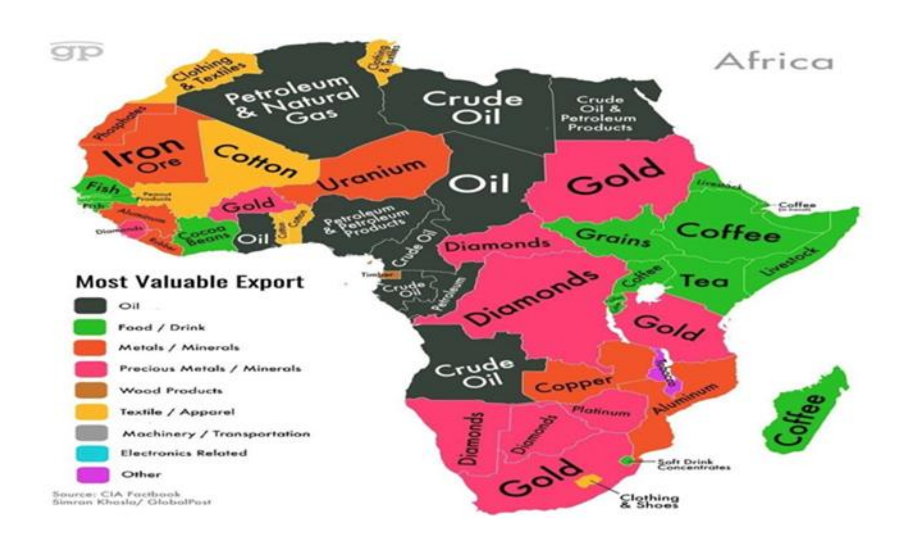
6- التوزيع الطبيعي مما يجعل بعض الدول أكثر ثراء من غيرها و- الإدارة الاقتصادية مما يعني أن بعض البلدان تستغل الموارد الطبيعية بشكل أفضل من غيرها. كما تعتبر الدول بشكل عام الموارد الطبيعية بمثابة رأس مال وطني استراتيجي مرتبط بالسيادة. من هذا المنظور، ترتبط الموارد الطبيعية بالصراع أكثر مما ترتبط بالتعاون فالحقائق الجيوسياسية لإفريقيا تؤثر على الموارد الطبيعية للقارة وتتأثر بها، باعتبارها مصدر الصراعات والتوترات ومظاهر عدم الاستقرار التي تعاني منها القارة، إضافة للاختلالات في إدارة الموارد الطبيعية هي المسؤولة عن هشاشة القارة **(Bassou, abdelhak,2017).**

وكل هذه الميزات تفسر سبب الاهتمام الدولي الكبير بهذه القارة رغم ما تعانيه من نزاعات وصراعات والتي كان السبب الرئيسي فيها الاستعمار الأوربي الذي فرض الحدود المصطنعة تبعا لمصالحه، وخاصة بعد الحرب الباردة أصبحت القارة الافريقية محل اهتمام القوى الغربية أهمها الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يقتصر الأمر على

هذه الدول بل شهد مطلع القرن الحادي والعشرون سباق وتغلغل بعض الدول الإقليمية على القارة كتركيا، إسرائيل وإيران من خلال توطيد العلاقات السياسية والدخول في استثمارات بدول القارة في مختلف المجالات.

ثالثًا: الأهمية الاقتصادية لقارة إفريقيا:

إن مساحة إفريقيا الشاسعة وتنوع أقاليمها ساهم في تنوع وتعدد ثرواتها حيث تحتوي على المواد الأولية من نفط وغاز ومعادن من ذهب وماس... إضافة إلى البلاتينيوم واليورانيوم ... دون أن ننسى تنوع الأقاليم المناخية أدى لتميز كل إقليم بإنتاج زراعي معين، فكل هذه الثروات تعكس أهمية القارة السمراء ومساهمتها في الاقتصاد العالمي، ويحاول من خلال هذا العنصر إبراز أهم الميزات الاقتصادية لإفريقيا وأهميتها بالنسبة للأقاليم الأخرى.



المصدر

https://twitter.com/kawaretht/status/1516296127930413057

توضح الخريطة السابقة الثروات الطبيعية بأنواعها التي تتمتع بها افريقيا مما يكسبها أهمية استراتيجية بالغة علاوة على ذلك فهي تعتبر سوق استهلاكية واعدة ومحفزة للقوى العالمية إضافة إلى العنصر البشري وكل ذلك عناصر مهمة جعلت إفريقيا تحظى باهتمام القوى الكبرى بل وتحول ذلك الإهتمام في كثير من المحطات إلى ساحة للتنافس والصراع.

فالأهمية الإقتصادية للقارة الإفريقية تكمن في: تعتبر قارة إفريقيا واحدة من أغنى القارات بالثروات الطبيعية الباطنية ذات الاحتياطي الكبير واسهامها في الإنتاج العالمي بنسب كبيرة، حيث يقدر احتياطي الفحم الحجري ب 82 مليار طن 80 مليار طن في جنوبي القارة ودولة جنوب إفريقيا لوحدها تملك ما يقارب 6.5 من فحم العالم ويتوزع الباقي على دول جنوبية أخرى إضافة لتواجده شمالي القارة بنسب أقل في الجزائر والمغرب وغربيها في نيجيريا ، كما تمتلك القارة ثروة هامة من النفط خاصة في الشمال في كل من ليبيا والجزائر، غربا في نيجيريا، الغابون الكونغو وأنغولا ، كما تنتج هذه الدول الغاز الطبيعي حيث تعد الجزائر أغنى دولة إفريقية وواحدة من أغنى دول العالم في إنتاج هذه المادة تتوفر على ثروة من غاز الميثان في الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتعتبر إفريقيا سابع أكبر مالك لليورانيوم في العالم جنوب إفريقيا والكونغو والجزائر والمغرب..... كما تتركز مكامن المعادن في جبال الأطلس وحول الصحراء الكبرى الغربية ومصر وفي الشمال وأغناها تتواجد غربي القارة، إذ تنتج القارة 75% من كوبالت العالم و 50% من الإنتاج العالمي للذهب والماس والبلاتين إضافة لمعادن أخرى. **(توفيق، راوية ، ب.ت)**

تمثل إفريقيا 24 من الأراضي الزراعية في العالم وثلث أحواض الأنهار في العالم، ولكنها تنتج 9 ٪ فقط من الإنتاج الزراعي وهو ما يوضح ريادة إفريقيا من حيث الموارد الطبيعية وأن العائق يكمن في إدارة وتسيير مواردها وبالمقابل نجد دولا مثل جنوب إفريقيا من بين 11 دولة زراعية في العالم. يعتبر موقع القارة السمراء الذي يشرف ويتوسط أهم




الممرات الملاحية بين القارات الخمس يؤهلها لتكون همزة الوصل بين قارات العالم خاصة في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا، أوربا وإفريقيا، فهذا الموقع يخول للدول الإفريقية تأمين صادرات دول الخليج لباقي دول العالم والتي تعتمد بنسبة 90% على عائدات النفط وكذا وارداتها من السلع والخدمات.

تتنوع الثروات الطبيعية في قارة إفريقيا باختلاف أقاليمها، حيث تمتلك 697% من احتياطي العالم من معدن الكروم و 85% من الاحتياطي العالمي من البلاتين و 74% من الذهب و 50% من احتياطي المنغنيز، 25 % من الاحتياطي العالمي من اليورانيوم 20% من احتياطي النفط العالمي و 20% من الطاقة الكهربائية 70% من احتياطي الكاكاو، وثلث الإنتاج العالمي من البن و 50% من النخيل، إضافة لما تتمتع به القارة من وفرة في المياه وإمكانية استغلال الطاقة الشمسية على نطاق واسع خاصة في صحاريها، وإضافة لثرواتها الطبيعية تحتوي القارة على طاقات وموارد بشرية معظمها من فئة الشباب تمثل اليد العاملة سواء داخل القارة أو خارجها بحاجة فقط لتنميتها . تكمن المفارقة في أنه وبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية، إلا أن إفريقيا لا تزال أكثر فقرا وتخلفا مقارنة بباقي القارات لأسباب عديدة أهمها فساد الحكومات والنزاعات العرقية والقبلية والانقلابات العسكرية المتكررة. **(انيانك، عبدالجليل، 1981، ص11).**

بعد تحليل الأهمية الجيو استراتيجية لقارة إفريقيا من حضارة وتنوع ثقافي إلى موقع جيو سياسي هام زيادة على الثروات الطبيعية المكتشفة والكامنة ، يمكننا القول أن أهمية القارة لا تقتصر – على عنصر – واحد كالموقع الجيو سياسي مثلا بل لتظافر مزايا كل عنصر – من العناصر سالفة الذكر وهو ما يفسر – الاهتمام الدولي المتزايد بالقارة والذي لم يأت من فراغ بل نابع عن معرفة عميقة لمقومات ومقدرات القارة، إضافة لسهولة

التغلغل داخل القارة حيث شهدت السنوات الأخيرة إضافة للقوى الدولية الكلاسيكية توافد فواعل إقليمية في إطار تطوير العلاقات السياسية والظفر باستثمارات قيمة بالقارة. نظرا للأهمية الجيو استراتيجية لقارة إفريقيا بكل أبعادها، فهي اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى للعمل على تأمين ثرواتها ومواردها العديدة والوقوف في وجه الأطماع الغربية.

المحور الرابع : رؤية مقارنة للتغير والاستمرارية فى السياسات الأمريكية والصينية تجاه إفريقيا فى ظل النظام الدولى الحالى:

أولًا: أثر التغير في الهيمنة الأمريكية على توجهاتها السياسية تجاه أفريقيا:

مارست الولايات المتحدة هيمنتها على العالم منذ تراجع الهيمنة البريطانية سنة 1873، إلا أن المساعي الأمريكية نحو الهيمنة كانت منذ حرب الاستقلال الأمريكية، وكان طموح الهيمنة ينتاب كل الأمريكيين. وبعد الحرب الباردة وجدت الولايات المتحدة نفسها على الصعيد الجيوسياسي في مستوى لم تحلم به دولة من قبل، حيث جسدت الوجه الحقيقي للهيمنة بعد زوال المنافس السوفيتي وأصبحت القوة الأولى والوحيدة على الصعيد العالمي كذلك المسؤول الوحيد على إدارة شؤون العالم، حيث اعتمدت الولايات المتحدة على مجموعة من الإستراتيجيات لتجسيد هيمنتها على العالم، وكذلك تحقيق الأهداف والطموحات الأمريكية في جميع أنحاء المعالم دون مراعاة المصالح الدول الأخر. **(ناي، جوزيف، 2016، ص13).**

تمكنت الولايات المتحدة من بسط سطوتها السياسية والاقتصادية و حتى العسكرية على العالم بشكل منفرد في إطار عالم أحادي القطب، ومع التفوق الذي حققته الولايات المتحدة في شتى الميادين، إلا أنه كان لدي الأمريكيين هاجس حول إمكانية إنحسار القوة أو إنهيار الإمبراطورية الأمريكية في العالم، كلما كانت تتأجج تلك المخاوف بعد كل أزمة تتعرض لها الولايات المتحدة سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي. داخلياً وخارجياً، وقد إنبثق كم هائل من الكتب التي تتنبأ بالتراجع الأمريكي العالمي، كان أول من تحدث

عن تراجع القوة الأمريكية هو المفكر بول كيليدي في كتابه " نشوء وسقوط القوى العظمى"، ليفتح الطريق أمام سيل هائل من الكتابات التي توحي بتراجع الهيمنة الأمريكية على العالم . **(عبدالفتاح، بشير، 2010، ص20).**

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العديد من الأزمات والتي أعتبرها الكثيرون بمثابة الضربة القاضية التي ستنهي القوة الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة كانت صامدة في وجه تلك الأزمات، لكنها وبلا شك أنهكت من قوتها حيث جاء الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 ليثير الرعب داخل أمريكا. وأشعرتهم بخطر الإنهيار بسبب هجوم خارجي والناتج على العداء الذي تكنه شعوب العالم للولايات المتحدة. فبدأت في ترتيب أجندتها تفاديا لأزمات مماثلة.

عادت الأزمة المالية العالمية في 2008 كضربة ثانية للولايات المتحدة، والتي أعتبرها العديد من المحللين بمثابة الضربة التي يمكنها أن تكون القاضية على القوة الأمريكية، إضافة إلى الخسائر المالية الضخمة التي تعرضت لها بسبب المغامرات الحربية التي خاضتها في كل من العراق وأفغانستان و التي كانت تنذر بإنهيار القوة العظمى الوحيدة في العالم و أججت مخاوف من إمكانية أن تلقى الولايات المتحدة نفس مصير الإمبراطوريات السابقة إطار نظرية دورة الحضارة **(بلحمدو، عبير، خميس، محمد،2017، ص47).**

١. <u>استراتيجية الولايات المتحدة للحفاظ على موقعها في القارة الافريقية في ظل الصعود الصينى:</u>

تحتل القارة الافريقية أهمية اقتصادية هائلة لأمريكا خاصة، لأن العديد من دولها جزء من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلية وما ينتج عن ذلك من امكانات استثمارية هائلة.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مستهلكي ومستوردي النفط في العالم وهي لا تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يشكل أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي، ويعتبر النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الأمريكي ولسياساتها الخارجية وعنصرًا غير قابل للمساومة وهو ما يفسر وجودها في أي مكان يوجد به النفط. **(كاية، ريمة،2010، ص 115).**

وعلى الرغم من ذلك تختلف إستراتيجية واشنطن عن إستراتيجية بكّين في النظرة إلى القارّة الأفريقية على الرغم من وجود بعض العناصر المشتركة بينهما، وعلى الرغم من أنّ أمريكا تعدّ الشريك التجاري الأوّل للقارة (بدأت تفقد مركزها بسرعة كبيرة لصالح الصين) إلاّ أنّ البعد الأمني وليس التجاري أو الاقتصادي هو الذي يحظى بالأولوية في الخطّة الأمريكية للتعامل مع القارة.

إن موقع الولايات المتحدة المتقدّم في القارة الأفريقية، تعرّض لعملية تآكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي والخوف من امتداداه إلى دول القارة، وذلك نتيجة لسببين أساسيّين: **(هدسون، مايكل،2013، ص98)**

1) **إهمال الولايات المتّحدة لمصالحها الحيوية في القارة من جهة.**
2) **إهمالها مصالح الدول الأفريقية التي أصبحت تلتفت إلى قوى أخرى لتحقيق الشراكة معها ضمن معطيات أفضل ووفق رؤيتها.**

كان ذلك من الأسباب التي ترتب عليها تصاعد النفوذ الصيني الهائل في القارة والذي تراكم خلال السنوات الماضية بسرعة قياسية وتسبب في إحداث صدمة لدى الأوساط الأمريكية، فخرجت النداءات مطالبة بإعادة الاعتبار لموقع الولايات المتّحدة في هذه القارّة.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قللت مع إفريقيا حوالي 1% من إجمالي حجم تجارتها الخارجية ونسبة إجمالي المنتجات الأمريكية حوالي ٨% فقط، وهي قليلة بالنسبة لمثيلها من السوق الأوربية التي تصل الى 3 % ، وتفرض الولايات المتحدة الأمريكية ضرائب فادحة بالنسبة لأغلب منتجاتها التصديرية لإفريقيا مثل الملابس وغيرها وقد بلغت المساعدات الاقتصادية الأمريكية السنوية لإفريقيا حوالي مليار دولار و تم تخفيضها بنسبة ٢٠ %عام ١٩٩٥ ، وفي عام ١٩٩٦ منحت الحكومة الامريكية (٦٥٠٠) مليون دولار للدول الافريقية وقد اتبعت الإدارة الأمريكية عدد من السياسات لزيادة نفوذها داخل القارة يمكن إجمالها في التالي: **(حشود، نورالدين، 2013،ص380)**

١- زيادة حجم المعونات المخصصة لإفريقيا، وهو التوجه الذي بدأ مع إدارة (جورج بوش) الربط ما بين المعونات وبين دول القارة وبرامج الاصلاح الاقتصادي، والإفراط في نظمها السياسية، وهو ما أعرب عنه سكوتسي انجلتر رئيس إدارة إفريقيا بوكالة التنمية الامريكية التي لا تزال تخضع لحكومات دكتاتورية والحصول على معونات أمريكية أكيدة.

٢- إعادة الضبط للسياسة الامريكية اتجاه افريقيا وهي جزء هام من الاستراتيجية الإمريكية في العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والهدف هو الدفاع عن مصالحها خاصة السياسية والاقتصادية وتحقيق السلام والاستقرار في ظل النفوذ القوي للولايات المتحدة الأمريكية وذلك للحفاظ على أقصى مدى على موقعها كقوة عظمى وحيدة.

٣- مبادرة حفظ السلام والاستقرار في القارة، إذ شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من المشروعات الأمنية، لنزع فتيل الأزمات وتسوية الصراعات الأهلية. مثل مشروع حفظ السلام والاستقرار في دول شرق إفريقيا، لحل مشكلات الأمن الغذائي، باعتبارها سبباً لاندلاع المنازعات المسلحة.

٤- تحقيق وجود سياسي على ساحة القارة، بتدعيم العلاقات الدبلوماسية مع: القارة من خلال المشاركة في مجريات الأحداث، لعدم تمكين فرنسا من الانفراد والهيمنة على القارة، والتأكيد على دور الولايات المتحدة الامريكية كدولة عظمى قادرة على القارة، ومحاولة النفوذ الفرنسي في القارة، ودعماً المكانة الولايات الأمريكية بإقامة نظم مستقرة وموالية لها.

٥- استقطاب دول القارة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دعم النفوذ.

٦- تأمين الحماية والدعم للنظم الإقليمية ذات العلاقات الوثيقة مع واشنطن.

٧- المحافظة على الهدوء والاستقرار السياسي، وتجنب النزاعات التي كان من الممكن أن تتيح المجال أمام تدخلات الدول الأخرى .

٨- تشجيع التسويات السلمية للصراعات الإقليمية، ومحاولة إبراز الدور الأمريكي في التوصل إليها.

وبعد أحداث 11 سبتمبر بدأت الإدارة الأمريكية تفكر بإنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا وذلك بسبب تزايد أهمية إفريقيا للمصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية وأمنها الاقتصادي وأمنها القومي باعتبار أن إفريقيا في الرؤية الأمريكية كانت تعتبر ملاذًا آمنًا للإرهاب .

أدخلت واشنطن القارة الإفريقية بقوة في أجندتها الأمنية بعد هجمات 11 أيلول 2001 والحرب على "الإرهاب". وشهد العام 2003 بداية تفعيل الاهتمام الأمريكي حيث قام الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بزيارة لخمس دول أفريقية دفعة واحدة، ثمّ تم تأطير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه القارة بطرح مشروع "أفريكوم" في العام 2007، وهو ما قالت عنه إنه "مشروع لنشر الاستقرار وزيادة التعاون الأمني والشراكة مع دول القارة

الأفريقية، من شأنه أن يعطي أيضًا الولايات المتحدة مزيدًا من الفاعلية والمرونة في التعامل مع الأزمات المحتملة في أفريقيا".

وفي عام 2007 أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش المهام الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة إفريقية وهي: (كاية، ريمة،2010، ص 98)

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة أنشطة الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- إحترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية .
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي .

وعلى الرغم من أنّ الانطلاق الفعلي للمشروع قد بدأ نهاية العام 2008، إلا أنّ ذلك لا ينفي مواجهته لعدد كبير من المصاعب على عكس المبادرات الصينية أو الأجنبية في أفريقيا مما يطرح علامات استفهام حول مستقبل المشروع ومستقبل العلاقة مع دول القارة الأفريقية، ومن هذه المصاعب:

- التمويل المالي للمشروع لاقى صعوبات كبيرة خاصة أنّ خطّة إقامة المقرّات كانت تقتضي صرف 5 مليارات دولار، وهو ما يعكس محدودية التصرف الأمريكي في الموارد المالية لاسيما منذ الاستنزاف الحاصل في أفغانستان والعراق وأثر الأزمة المالية العالمية أيضا، على عكس الدول الأخرى التي تحظى بسيولة كبيرة في الأموال خاصة الصين وروسيا.

- عدم إبداء أي دولة إفريقية (باستثناء ليبيريا) رغبتها في استضافة المقرّات، وهو ما يعدّ إشارة سلبية من دول القارة أو تعبيرا عن عدم مواءمة المشروع لتطلعاتها المرتبطة بمسائل مالية وتطويرية أكثر منها أمنية، أو ربما تخوّفا من أبعاد المشروع الأمنيّة لاسيما وانّ تجربة المستعمر الأوروبي لا تزال حاضرة في الذهن الأفريقي .

وفيما يلي خريطة توضيحية بالقواعد والمواقع العسكرية الأمريكية في قارة أفريقيا حسب الموقع الرسمي للقيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا:

القواعد والمواقع العسكرية الأمريكية في قارة أفريقيا

المصدر موقع افريكوم https://www.africom.mil/

ثانيًا: تحولات السياسات الصينية تجاه إفريقيا فى أعقاب الحرب الباردة

١) أدوات تنفيذ السياسات الصينية تجاه إفريقيا:

☒ ألية القوة الناعمة الصينية:

١. الدبلوماسية الناعمة تستخدم الصين القوة الناعمة كأداة لتعزيز دورها عالميًا، وتتبع دبلوماسية مرنة في التعامل مع الدول الإفريقية عن طريق استخدام الإقناع بدلاً من الإكراه وهذا ما تميزت به عن باقي الدول الكبرى التي تدخلت في القارة الأفريقية، فتعمل الصين على جذب الآخرين عبر الثقافة، الاقتصاد، المساعدات التنموية غير المشروطة، مما ساهم في تعزيز حضورها الفعال والمتنامي في القارة، كما تدعم تواجدها باتفاقيات تعاون وصداقة مع دول القارة لتشجيع استثمارت الشركات الصينية في القارة، إلى جانب قيامها بدور الوساطة في بعض الأزمات مثل أزمة جنوب وشمال السودان حول منطقة أبيي المتنازع عليها، كما تشجع شباب القارة للذهاب إلى الصين بغرض الدراسة والتدريب والإطلاع عل التجربة الصينية كنموذج يمكن اعتماده لتنمية القارة الإفريقية. **(عسكر، أحمد، ص171)**

وفي عام 2007 قامت الحكومة الصينية برفع مستوى الإنفاق الدبلوماسي حتى وصل إلى

23 مليار يوان(3 مليار دوالر أمريكي) لتمويل البرامج والمساعدات الخارجية وعمليات حفظ السلام، ومصاريف العضوية في المنظمات الدولية. وفي الفترة من (2000 – 2015) قامت الصين بتدريب نحو 86 ألف مسؤول أفريقي تحت بند الدبلوماسية العامة.

وخلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2018 ألقى الرئيس الصيني شي جين بينج خطابه وأكد على "اللاءات الخمس" في تعامل الصين مع الدول الأفريقية وهي أن؛ لا تتدخل بكين في جهود الدول الأفريقية لاستكشاف الطرق التنموية التي تناسب احتياجاتها، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأفريقيا، ولا تفرض إراداتها على الآخرين، ولا تربط مساعداتها بأي شروط سياسية، ولا تسعى لتحقيق مصالح سياسية من خلال استثماراتها في أفريقيا.وأطلقت شعار "التضامن بين دول العالم الثالث" للتأكيد على أنها دولة نامية تمثل نموذج تنمويا فر يدا يمكن الإحتذاء به. **(سعد، بسمة، ص28)**

الدبلوماسية الشعبية: وهي "أسلوب من أساليب ممارسة السياسة الخارجية عن طريق الإنغماس في التعامل مع الجماهير في البلدان الأخرى " **(Cull, Nicholas, 201,p.125)**

واستخدمت ذلك عن طريق السياحة في زيمبابوي والصحف الصينية التي تباع في جنوب افريقيا وبث القنوات الصينية عل القمر الصناعي الأفريقي وكذلك عن طريق صغار التجار أصحاب المشاريع الصغيرة كما عملت منذ بداية الألفية الثانية عل إنشاء معاهد كونفشيوس التي غالبا ما تكون مرتبطة بالجامعات المحلية تحت رعاية وزار التربية والتعليم الصينية حتى وصل عدد تلك المعاهد عام 2018 إل 548معهدا في 154 حيث تهدف هذه المراكز لتدريس اللغة الصينية وتعزيز الثقافة الصينية ودورها ومكانتها عالميا. **(النشار، مصطفى، 2019، ص28)**

الدبلوماسية الثقافية: تعد الثقافة إحدى أهم مصادر القوة الناعمة وقد استخدمتها الصين ببراعة في تقديم نفسها للعالم من خلال المعاهد الكونفوشيوسية حول العالم ، وفي عام 2011 قام الحزب الشيوعي الصيني بتبني توجه من شأنه تعزيز القوة الناعمة الصينية

التي لابد منها من وجهة نظر زعماء الحزب إلى جانب القوة الاقتصادية الصينية حيث إن "الصعود الاقتصادي لابد من أن يرافقه صعود ثقافي".

الدبلوماسية الموازية: تمثل الدبلوماسية الموازية "صورة من صور الاتصال السياسي لتحقيق مصالح اقتصادية، وثقافية وسياسية وغيرها" وهذا النوع من الدبلوماسية يعتمد على البعد الثقافي إلى جانب العديد من الأبعاد، ولكن الصين تستخدم البعد الثقافي بشكل أكبر في انتهاجها للدبلوماسية الموازية المعتمدة على كفاءة استخدام القوة الناعمة لتحقيق مصالحها الخارجية من التجارة والاستثمارات والتعاون الاقتصادي والتعليم ورأس المال البشري والهجرة والعلم والتكنولوجيا. كما تعتمد على بعد آخر من الدبلوماسية الموازية وهو بعد دراسات الحدود التابع لعلم دراسة الأقاليم الذي يعرف "بالدبلوماسية الموازية عابرة الحدود " و" الدبلوماسية الموازية متعددية الإقليمية " **(دسوقي، أيمن،2020، ص ص 64-68).**

الدبلوماسية التنموية: تستخدم الصين أيضا المساعدات غير المشروطة والمساعدات التنموية واستثمارات البنى التحتية وذلك لتحقيق أهداف سياسية؛ ففي منتدى التعاون الصيني الأفريقي الثاني عام 2003 ألغت الصين ديون بمقدار 3،1 مليار دولار عن أفريقيا، وتعمل على الاستثمار في بناء مؤسسات وطنية أفريقية كبناء وزارات جديدة للخارجية في أوغندا وجيبوتي ومبنى البرلمان في موزمبيق والجابون ومبنى الاتحاد الأفريقي الجديد في إثيوبيا، تكاليفه 200 مليون دولار والذي اكتمل بناءه عام 2011 وذلك للحصول على الدعم السياسي من الأفارقة في التمسك بسياسة "الصين الواحدة " وقطع العلاقات مع تايوان. **(توفيق، راوية، 2019، ص16)**

الدبلوماسية الصحية: قامت الصين بتدشين شبكة علاقات مع الأطباء الصينيين وملايين الأفارقة من خلال الزيارات الصحية العديدة والتدريب الطبي، بالإضافة إلى تقديم الأجهزة

الطبية المجانية والبرامج المشتركة لمعالجة الأمراض مثل المالريا والإيدز. وفي عام 2002 أجرت وزارة الصحة الصينية دورة تدريبية عالمية حضرها 30 طالب من 17 بلد أفريقي لمعالجة المالريا في المناطق الإستوائية وأرسلت الصين أكثر من 1500 طبيبا لأكثر من47 دولة أفريقية، وعالجت 180 مليون أفريقي، وذلك بالإضافة إلى الوحدات الطبية الصينية التابعة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا التي تقدم المساعدات الطبية للجنود والمدنيين على حد سواء. **(سمير، قط، 2008، ص ص 116-117).**

☒ الآلية الاقتصادية:

عن طريق المساعدات المالية والتنموية، هناك ثمانية مبادئ صينية للمساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأخرى تم إعلانها من قبل الحكومة الصينية في يناير 1964 وهي:

١- تقدم الحكومة الصينية المساعدات على أساس مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة.

٢- يتم تقديم المساعدات مع احت ارم سيادة الدولة المستفيدة دون فرض شروط أو امتيازات "No strings attached "

٣- المساعدات الاقتصادية الصينية تكون على هيئة قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة والتي بدورها تكون لمهلة زمنية طويلة الأمد للسداد وذلك لتخفيف العبء على البلدان المتلقية.

٤- تقدم المساعدات على أساس جعل الدول المستفيدة تعتمد على ذاتها وتحقق تنمية اقتصادية مستقلة دون أن تكون معتمدة على الصين.

٥- تساعد الحكومة الصينية البلدان المتلقية على استكمال المشاريع التي تتطلب استثمارات سينتج عنها تراكم في رؤوس الأموال وزيادة الدخل بطريقة سريعة.



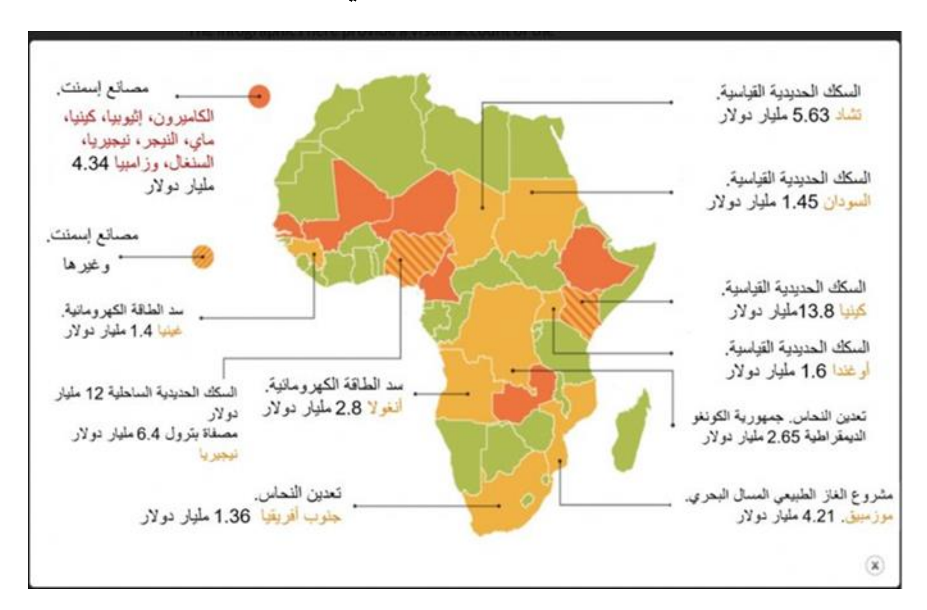

٦- توفر الحكومة الصينية أفضل المعدات والمواد المصنعة الصينية بأسعار الأسواق الدولية، وإذا كانت المعدات والمواد ليست بالمستوى المطلوب تتعهد الحكومة الصينية باستبدالها أو ردها.

٧- عند تقديم المساعدات الفنية، تعمل الحكومة الصينية على أن يكون أفراد البلد المتلقي يتقنون استخدام التكنولوجيا بشكل كامل.

٨- سيكون لدى الخبراء الذين ترسلهم الصين للمساعدة في البناء في البلدان المستفيدة نفس مستوى الصين في لنظرائهم المعيشة. **(compbell, ivan and others, 2012, p.19)**

- الاستثمارات والمبادلات التجارية.

خارطة استثمارات الصين الرئيسة في القارة الأفريقية



المصدر : https://alsyaaq.com/China-investments-Africa

فقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا من عام 2003 إلى 2009 إلى نحو 9.33 مليار دولار وفقا لوزارة التجارة الصينية استثمرت الصين مبلغ قدره 2.1 مليار

دولار في أفريقيا في عام 2010 ،وبحلول نهاية عام 2011 بلغ صافي الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا 14.7 مليار دولار وذلك يمثل قفزة بنسبة 60 %عن عام 2009 ،وبذلك أصبحت أفريقيا وجهة استثمارية رئيسية للشركات الصينية و رابع أكبر مقصد استثماري للصين في الخارج حيث يوجد أكثر من 2000شركة صينية تستثمر في مختلف القطاعات بما في ذلك الإلكترونيات والإتصالات السلكية واللاسلكية والنقل.

وعلى الرغم من تنويع الصين لمواردها النفطية إلا أن واردات الصين النفطية من أفريقيا تزداد؛ ففي عام 2000 استوردت الصين 16.95 مليون طن من النفط من أفريقيا وهو ما يمثل 24.6 %من إجمالي واردات الصين النفطية، وفي عام 2009 استوردت الصين من شمال أفريقيا مليون طن، ومن غرب أفريقيا 41.7 مليون طن ومن جنوب شرق أفريقيا 12.2 مليون طن ما يمثل 26 %من إجمالي واردات الصين من النفط. ووقعت الشركة الصينية البحرية للنفط اتفاقية مع كينيا وحصلت بموجبها على حقوق التنقيب عن ستة حقول نفط بأكثر من 115000كيلومتر مربع في شمال وجنوب كينيا. (**kim, young, 2017, p.133)**

وبذلك تعد الصين شريكا تجاريا رئيسيا لأفريقيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما في عام 2000 إلى 10 مليار دوالر وظل حجم نسبة التبادل التجاري في تزايد حتى وصل عام 2008 إلى مستوى قياسي حيث بلغ 106.84 مليار دوالر، ولكن بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2009 انخفض التبادل التجاري بين الطرفين ولكن سرعان ما استعادت التجارة بينهما زخمها في عام 2010 متجاوزة 160 مليار دولار، ووصلت عام 2017 إلى أكثر من 192 مليار دولار، فذلك يدل على أن مشاركة الصين مع أفريقيا واسعة النطاق وفي تزايد. (**Zhang, Chun, 2013, p11)**

تنحصر معظم صادرات الصين إلى أفريقيا في البترول وتنحصر معظم الاستثمارات الصينية في أفريقيا في المواد المعدنية والطاقة، حيث يبلغ حجم احتياجات الصين من الموارد الطبيعية الأفريقية بنحو 80 % بقيمة 93 مليار دولار، وتدير نحو 2500 مشروع ومشاريع إنمائية بقيمة 94 مليار دولار في 51 دولة أ فريقية.

وقد تعهد الرئيس الصيني خلال القمة الأخيرة لمنتدى التعاون الأفريقي الصيني (2019 –2022) بتقديم 60 مليار دولار لتمويل مشروعات تنموية بالقارة، تتضمن 15 مليار دولار لمساعدات لا ترد و20 مليار دولار خطوط ائتمانية وصندوقين للتنمية وتمويل واردات سلع أفريقية تبلغ قيمتها 5 مليار دولار، إلى جانب تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في القارة، كما أن هناك أكثر من 600 شركة صينية تعمل في مجالات اكتشاف النفط وتطوير الموارد المعدنية والزراعية والنقل والاتصالات والطاقة في القارة. **(محمد، سالي، 2019، ص ص 105–106)**

ومن إيجابيات ذلك على القارة ارتفاع الطلب العالمي على المواد الخام الأفريقية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها الذي كان له تأثير على دخل الأفراد في القارة، وذلك إلى جانب تحسين البنية التحتية الأفريقية مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة الأفراد. **(عبدالرحمن، حكمات، 2016، ص83)**

☒ الآلية العسكرية:

يعد اتفاق الصين مع جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية بحرية صينية عام 2017 مؤشر أولي لبداية التحلل الصيني النسبي والتدريجي من مبدأ عدم التدخل، فهي أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها تحتفظ فيها بألف جندي وتستخدمها في عمليات مكافحة القرصنة ولدعم قواتها المشاركة في حفظ السالم، وبالتأكيد لحماية مصالحها الاقتصادية ومبادرة الحزام والطريق. **(عبدالحي، وليد، 2017، ص29).**

كما أصبح لديها قاعدة ساوتومي وبرينسيبي وسيشيل وخليج والفيس في ناميبيا التي تضم زوارق حربية ومعسكرا صينيا بهدف مكافحة القرصنة وتأمين مرافق الموانئ ، مما يشير إلى أن الصين تقوم بعمليةً تطويق للقارة وموانيها لحماية مبادرة الحزام والطريق، كما تهتم الصين بثلاث دول في شرق أفريقيا أهمية بالغة ضمن مبادرتها (كينيا- إثيوبيا- جيبوتي) حيث استثمرت 4 مليارات دولار لربط إثيوبيا بجيبوتي و13 مليار لإنشاء شبكة سكك حديدية. **(الظريف، رشا، 2017، ص ص85-106)** بالإضافة إلى افتتاح المنطقة الحرة الصينية الجديدة في جيبوتي التي تعتبر جزء من مبادرة الحزام والطريق. **(محمد، سالي، 2019، ص108).**

وفي عام 2018 تم توقيع خطة عمل صينية أفريقية لتأمين المشروعات الاقتصادية الصينية في أفريقيا وسلامة المواطنين الصينيين والشركات الصينية المتواجدة في أفريقيا، وكانت أوغندا أول دولة أفريقية نشرت قواتها العسكرية لحماية المصالح الصينية والمواطنين من السكان المحليين، وتقوم الصين بتدريب الفرق الشرطية الكينية لحماية خط السكك الحديد في مومباسا-نيروبي، كما تقدم تقنيات تكنولوجية حديثة لبناء القدرات الأفريقية لجمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبتها ورصدها والاستجابة لها، وهناك شركات صينية أمنية خاصة مثل ديوان الأمن والخدمات الحدودية" لتأمين المصالح الصينية في أفريقيا ولتأمين إمدادات النفط الأفريقي والعربي عبر المحيطات البعيدة. **(عسكر, أحمد, 2019، ص173)**

أعلنت الصين عام 2009 عزمها عن بناء قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة في السواحل الصومالية وذلك نتيجة طبيعية للأهمية المتزايدة للاعتبارات الاقتصادية الصينية في أفريقيا.**(عبدالصادق، توفيق، 2013، ص112)** فتحولت الصين من تعزيز المصلحة الاقتصادية إلى حماية مصالحها الاقتصادية خصوصا بعد




أحداث ما سمى "الربيع العربي " تعزيز التنمية المستدامة. وعلى الرغم من انخفاض الحروب والصراعات، يستمر عدم الاستقرار في القارة الأفريقية حجر عثرة أمام االستثمار الدولي والتجارة وحتى المساعدات الإنسانية . **(Chun, Zhang, 2013, p.16)**

وفي عام 2015 قد ألقى الرئيس الصيني شي جين بينج خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ،أعلن فيه مساعدات عسكرية لمدة خمس سنوات لدعم السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي من خلال المبادرات الأفريقية مثل القوة الأفريقية الجاهزة والقدرة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. والتي بموجبها قامت بإنشاء صندوق للسلام والتنمية تديره الأمانة العامة للأمم المتحدة لتوفير التمويل اللازم لتدريب قوات الجيش والشرطة في الدول الأفريقية لمهام حفظ السلام ، كما توفر الدعم المالي لأجهزة الاتحاد الأفريقي ومنها القوة الأفريقية الجاهزة .

أما عن علاقتها الثنائية مع الدول الإفريقية فتقوم الصين بتصدير الأسلحة لأكثر من 20 دولة أفريقية، وفي عام 2015 تضاعفت صادرات الصين من السلاح الأفريقي مستحوذة بذلك على 17 %من السوق الأفريقية، كما أنها تقدم مساعدات عسكرية لعدة دول أفريقية لها علاقات اقتصادية مع الصين منها أنجولا والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي. وبحسب بعض التقديرات، انفردت الصين بكونها أكبر مصدر والوحيد للأسلحة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من 2005 -2009 .وفي عام 2018 عقدت الصين أول منتدى صيني أفريقي للأمن والدفاع وذلك للنقاش حول قضايا الأمن الإقليمي وللاضطلاع على المعدات العسكرية الصينية المستحدثة، كما استحدثت آليات منها منتدى السلم والأمن الصيني الأفريقي والدفع بمزيد من التعاون في مجال الاستخبارات . **(توفيق، راوية، 2019, ص17).**

إجمالًا يمكن القول، أن الصين وثقت علاقتها مع إفريقيا كقوة سياسية عند الغرب منذ عصر الماويين، فالصين لا تتفق مع قيم الغرب، وتأبى أن يتم فرض هذه القيم على الدول الأفريقية. كما تعمل على تغيير النسق الدولي أحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نسق متعدد الأقطاب على أن تكون أحد قطبيه، وترفض الفكر الليبرالي الغربي، وتسعى إلى إقامة مجتمع المصير المشترك الذي دعا إليه الرئيس الصيني شي جين بينج، واستخدمت الأداة الاقتصادية بشكل متزايد إلى جانب الأداة الدبلوماسية عن طريق التبادلات التجارية والاستثمارات الضخمة لدعم سياستها التنموية الدول الأفريقية، وعملت على إقامة علاقات تعاونية مع الدول الإفريقية تقوم على الربح المشترك والنفع المتبادل، في المقابل تحاول الحصول على الدعم السياسي الأفريقي في المحافل الدولية بشأن قضية تايوان وغيرها من القضايا الاستراتيجية لها .

هناك تغييراً ملحوظاً في السياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين مقارنة بما كانت عليه سابقا، والذي دفعها لاستخدام أدوات سياستها الخارجية مجتمعة متمثلة في الأداة الدبلوماسية، الاقتصادية والعسكرية، كما اعتمدت بشكل كبير على قوتها الناعمة لتدعيم استخدام الأدوات الأخرى. وكان نتيجة لتلك التحركات الصينية في القارة الأفريقية جدل ونقاشات واسعة حول آثار التواجد الصيني ووصل الأمر إلى اتهام الصين باستعمار القارة بطرق تختلف في مظاهرها عن الاستعمار الأوروبي التقليدي.

وعلى الرغم من ذلك ومن التقدم الكبير للصين على المستوى الجيو-اقتصادي في القارة الإفريقية، فإن السياسة الخارجية ما زالت بعيدة في جعل الصين اللاعب الذي له الكلمة العليا في الساحة الإفريقية بشأن التأثير السياسي في الأنظمة السياسية الأفريقية.

و في حقيقة الأمر، ارتكزت السياسة الصينية في إفريقيا على ثوابت مقادها احترام السيادة الداخلية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وعدم ربط مساعداتها الاقتصادية بشروط سياسية تنتهي بتحكمها في سياسات تلك الدول، كما أنها ترى نفسها في علاقة مساواة مع الدول النامية مما أدى بترحيب الدول بها وسياستها، وذلك على عكس الدول الغربية التي استغلت موارد القارة وتركتها فقيرة بل ازدادت فقرأ، وفرضت سياسات تحكمية وأنماطاً عربية لا تتناسب مع الأوضاع الأفريقية. وبالتالي لم تجدي نفعاً وظلت القارة فقيرة بعيدة عن أي نهوضاً تنموياً.

خاتمة الدراسة:

توصلت الدراسة لنتيجة رئيسية مفاداها، تجذر التنافس الدولى على موارد القارة منذ القدم، إلا أن ذلك التنافس الدولى قد أنجز انتقاله من البعد الجيوسياسى إلى الجيو اقتصادى، بمعنى أن هذا التنافس وإن لم يكن خاليًا من أبعاد سياسية واستراتيجية فإن البعد الاقتصادى بات هو الأكثر وضوحًا.

إن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها بإفريقيا، باتت تتركز في الحصول على وارداتها الطاقية والمعدنية اللازمة للصناعة الاستراتيجية لدى تلك القوى، فضلا عن فتح أسواقها لتسويق وتصريف سلعها ومنتجاتها الصناعية. وإذا كانت بعض الدول الأفريقية قد استفادت من عوائد مالية مهمة خلال العقدين الأخيرين من بيعها للموارد الطاقية، فإن التنافس الدولي على هذه الموارد قد أسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات والنزاعات التي تشهدها القارة الأفريقية، وهو ما كانت له مجموعة من التداعيات والانعكاسات على واقعها السياسي وأدائها الاقتصادي والاجتماعي.

تنوع آليات التنافس الدولى بالاعتماد على كافة أشكال القوة (الصلبة والناعمة) هذا من جانب، ومن جانب آخر تشابك وتقاطع مصالح الدول الكبرى والإقليمية فى القارة نظرًا لتعدد اللاعبين والمنافسين وتقارب المصالح وتعارضها. وعليه فإن السياسات والتجاذبات الدولية نحو القارة باتت تتوجه بشكل مختلف عما كان سابقًا.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

----- (2015) **متعدد الأقطاب: حدود التغير في هيكل النظام الدولي**، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

أبو طالب، حسن.(2015) **نحو عالم بدون هيمنة غربية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد202.

أحمد، رجدال (2016)، **حماية حقوق الانسان من التدخل الدولي الى مسؤولية الحماية**، رسالة ماجستير غيرمنشوره، جامعه امحمد بوفرة بومرادس.

الأسود، صادق (1993) **الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية**. بغداد: المكتبة الوطنية.

بلحمدو، عبير. (2017) **تراجع الجور الأمريكي العالمي في النسق الدولي المعاصر: دراسة في أدبيات المفكرين الأمريكيين الانتصاريين والأفوليين**. رسالة ماجستير. جامعة قصدي مرباح: كلية الحقوق والعلوم الإنسانية.

توفيق، راوي (2019) **السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا: طبيعة الأدوار وواقع التنافس.** مجلة السياسة الدولية. مجلد55, العدد216.

ثمنر، لوتا، والنستاين، وبير. (2012) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة (عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

حشود، نورالدين.(2013) **الاستراتيجية الأمنية الامريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة.** مجلة دفاتر الياة والقانون. العدد9.

حمودة، عبدالله. (2010) **استراتيجية مقابلة جوزيف ناي**. مجلة آفاق المستقبل. العدد8. **الدولية.** العدد.173

رينكور، آموري. ترجمة: هاشم، أحمد. (1970) **القياصرة قادمون**. القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب .

سعد, بسمة. (2019) **أثر التنافس الأمريكي الصيني في منطقة القرن الأفريقي**. مجلة الملف المصري. العدد60 .

سلطان، أبو بكر. (2002) **التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة**. أو ظبي: مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

شبانة، أيمن.(2012) **النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد.** مجلة قراءات افريقية. العدد 11.

شليغم، عبير .(2015) **أطماع فرنسا في أفريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي.** مجلة رؤية تركية. العدد16

شوقي عبد العال، محمد .(2009) : **العلاقات الصينية الأفريقية وقضايا القارة في المنظمات**

الظريف, رشا. (2017) طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية. رسالة ماجستيرمنشورة. الجامعة اللبنانية: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية .

عبد الصادق، توفيق. (2013) **مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا**. مجلة سياسات عربية. العدد5

عبد العاطي، عمرو. (2018) **الرهان المراوغ : عوامل إعاقة استراتيجية "القوة الذكية" الأمريكية** مجلة السياسة الدولية. العدد 218 .

عبدالرحمن، حكمات (2016) **استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا**. مجلة سياسات عربية. العدد 5.

عبدالفتاح، بشير. (2010) **تجديد الهيمنة الأمريكية.** مجلة سلسلة أوراق الجزيرة. العدد18 قطر: مركز الجزيرة للدرسات .

عبدالله، محمد. (2015) **تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية العدد 200.

عطا، لهب.(2015) **آفاق الطاقة في العالم: دراسة تاريخية مقارنة**. مجلة المستقبل العربي. العدد45.

علوي، مصطفى. (2012) **أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة المستوردة للطاقة**. رسالة دكتوراه منشورة. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

عوني، مالك. (2018) **إدارة القوة المأذومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي**، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية العدد .212

غانم، نيروز قاسم،أحمد .(2013) **التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية**، مجلة سياسات عربية. العدد 3

غانم، نيروز قاسم،أحمد .(2013) **التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية**، مجلة سياسات عربية. العدد 3

غريفيش، مارتن (2008) **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية**. دبي:مركز الخليج للأبحاث

فهمي، عدالقادر. (1997) **النظام السياسي الدولي :دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**. عمان:دار وائل .

كاية، ريمة. (2011) **العلاقات الأمريكية الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**. رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر:كلية الحقوق والعلوم السياسية.

كريم، صباء.(2018) **دور منظمة حلف شمال الأطلسي في التدخل الدولي والأمن الإنساني : دراسة حالتي التدخل في افغانستان وليبيا**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية .

محمد، رضا. (2008) **العلاقات الصينية بالدول النامية: المنطلقات والأبعاد**، مجلة السياسة

مصطفى، نادية. (2016). **العلاقات الدولية في عالم متغير : منظورات ومداخل مقارنة**. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية

المعيني, خالد. (2009) **الحافات الجديدة : التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية**. دمشق :دار كيوان للنشر .

موسى، حيدر . (2018) **اثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة العراق وليبيا نموذجا** . القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع .

ميرل، مارسيل. (1986) **سوسيولوجيا العلاقات الدولية,** ترجمة (حسن نافعة), القاهرة: دار المستقبل العربي .

ناي، جوزيف. (1997) **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ,** ترجمة (أحمد الجمل), القاهرة : الحمعية المصرية .

ناي، جوزيف.(2016) **هل انتهى القرن الأمريكي؟** ، ترجمة: (محمد إبراهيم العبد الله)، الرياض: مكتبة العبيكان.

النشار، مصطفى.(2019) **هل تقود الصين حقبة ما بعد الغرب؟ عصر ما بعد العولمة هو عصر نهاية الهيمنة الغربية**. مجلة الاستغراب. العدد17

هيرمان، ارثر عرض الشايب، طلعت. (2000) **فكرة الاضمحلال في تاريخ الغرب**. مجلة العربية._العدد ٤٩٩. الكويت.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Bassou, Abdelhak. (2017) **Africa's natural resources and geopolitical realities.** Policy Center For The New South

Chun, Zhang. (2013) **The Sino-Africa relationship: toward a new strategic partnership.** London: school of economics and political science

Clausewitz , Carl von. (1997) **On War.** UK: Wordworth Editions.

Coombes, David.(1982) **Representative Government and Economic power**. Farnham: Ashgate pup co .





Gilpin, Robert. (1988) **The Theory of Hegemonic War.** New York: Cambridge Uni versity Press

Goldstein, Joshua.(1991) **The Possibility of Cycles in International Relations, International Studies Quarterly.** Vol. 35. pp 477- 480

Gulick, Edward. (1967) **Europe's Classical Balance of Power.** New York:Norton press

Holden, Barry. (1996) **The Ethical Dimensions of Global Change.** Chippenham: MacMillan Press Ltd .

Jervis, Robert. (1997) **System Effects: Complexity in Political and Social Life**. New Jersey: Princeton University Press

Kupchan, Charles. (1989) **Empire, Military Power, and Economic Declines, International Security**. Vol. 13. pp 36-53.

Lammich, Georg. (2014) **China's impact on capacity building in the African Union** Germany: Heidelberg University South-South Development Cooperation Workshop: Opportunities and Challenges for International Aid Architecture 26-27 .

Modelski, George, & Poznanski, Kazimierz. (1996) **The Evolutionary Analogy in the Social Sciences in: International Studies Quarterly.** Vol.40. pp 315- 433.

N. ,berry (1990) **introduction relathion, eglewood cliffs**. New Jersey p.10

Spengler, Oswald. (1932) **The Decline of the West**. New York: Oxford University

Zinnes, Dina. (1976) **Contemporary Research in International Relations: A Perpective and a Critical Appraisal**. New York: Free Press.

Zinnes, Dina. (1980) **Prerequisites for The Study of System Transformation.** Colorado: West view Press.